قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
43/98	3627/ل/د2/2022م لعام 1443هـ	1443/06/08هـ الموافق 2022/01/11م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	نظام تداول	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى اللجنة في تاريخ 1443/03/18هـ بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "أنه في تاريخ 16 يونيو 2021م وعند بداية التداول، لم أستطع الدخول إطلاقاً على تطبيق الشركة المدعى عليها، إذ يفيد بأنه خطأ عام يرجى المحاولة في وقت لاحق، وكذلك موقع الشركة المدعى عليها الذي يظهر رسالة مفادها: (نظراً لعدم توفر الخدمة في الوقت الحالي يرجى المحاولة في وقت لاحق أو الاتصال بخدمة العملاء (- -) لمزيد من المعلومات)، أيضاً حتى الاتصال أخذ مني وقت دون فائدة، من يجيبني الرد الآلي دون حل لمشكلتي، المكالمة الأولى عند الساعة 11:10 صباحاً مدة المكالمة أكثر من 35:48 دقيقة، والمكالمة الثانية عند الساعة 02:25 ظهراً ومدة المكالمة 15:39 دقيقة، وجميع المكالمات دون جدوى، جميعها لم أستطع الدخول من بداية التداول الساعة 10 صباحاً إلى نهاية التداول 4 عصراً (يوم كامل)، مما ضيع علي فرص المساهمة في عدة شركات كان لها نصيب الأسد من الربح، وكذلك فقدني البيع في عدة شركات التي كان لها نزول حاد اليوم التالي، وأنا من خلال الهيئة أطالب بتعويضي عن الربح والخسارة الذي كان سببه الأول والأخير الشركة المدعى عليها، وأخذ حقي من خلالكم بتعويضي بمبلغ (60) ألف ريال عوضاً عن الربح والخسارة وفقد الأعصاب والعامل النفسي في ذاك اليوم، فأهيب بكم وأنتم أهل العدل والإنصاف كما وكلكم ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وأنتم أهل لذلك. المستندات: 1) صورة الخلل في التطبيق والموقع والمكالمات في نفس اليوم. 2) الهوية الوطنية. الطلبات: تعويضي بمبلغ (60) ألف ريال عن الخسائر والأرباح وكذلك ما تبعه من ضغط نفسي ولعب بالأعصاب في ذلك اليوم" (أرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ 1443/03/20هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى، مع طلب الإجابة عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية في تاريخ 1443/04/17هـ من وكيل الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "أولاً: ذكر المدعي في لائحة دعواه بأنه (.. لم أستطع الدخول إطلاقاً على تطبيق الشركة المدعى عليها يفيد بأنه خطأ عام يرجى المحاولة في وقت لاحق وكذلك موقع

الشركة المدعى عليها الذي يظهر رسالة مفادها/ نظراً لعدم توفر الخدمة في الوقت الحالي يرجى المحاولة في وقت لاحق أو الاتصال بخدمة العملاء...)، نود إفادتكم أنه بعد اطلاعنا على المرفقات المقدمة من المدعي فإنه لم يستدل من خلال هذه الصور على ارتباطها بالمدعي، فلم تحمل بياناته الشخصية أو أنها في الحقيقة حصلت له، ولا يوجد بها تاريخ، ولربما تحصّل عليها المدعي من فضاء الإنترنت، الذي يعج بالمستندات المفبركة والمعدّلة، وبالتالي لا يمكن التسليم بما قدمه المدعي من صور على أنه دليل كافٍ يثبت (تعطل نظام) موكلتي. ثانياً: نفيد سعادتكم بأن موكلتي توفر لجميع عملائها العديد من القنوات المجانية الأخرى يستطيعون التداول من خلالها وهي على سبيل المثال لا الحصر كالآتي: أ - التداول عن طريق التطبيق الإلكتروني لأجهزة الهاتف الجوال. ب - التداول عن طريق موقع الشركة المدعى عليها بواسطة أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة الإلكترونية المحمولة. ج - التداول عن طريق هاتف الرد الآلي. د - التداول عن طريق هاتف الوسيط. ثالثاً: نود الإشارة إلى أن اتفاقية فتح الحساب الاستثماري الموقعة مع العميل نصت في المادة الحادي عشر: تعليمات العميل والقنوات المعتمدة للتعامل – الفقرة (5 -11) (يقر العميل بأن الشركة قد أبلغته وأحاطته علماً وحذرته من المخاطر المحتملة لاستخدام القنوات الإلكترونية وإمكانية اختراقها، وأنه مدرك تماماً لأوجه الخلل وجوانب القصور الحالية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات والضوابط والقيود التي تحكم استخدامها وأنه يعفي الشركة ويبرئ ذمتها بشكل كامل من جميع المطالبات والالتزامات المرتبطة أو الناتجة عن عدم القدرة على استخدام هذه القنوات أو التعامل من خلالها لأي سبب من الأسباب). رابعاً: ذكر المدعي في لائحة دعواه بأن (أيضا حتى الاتصال أخذ مني وقت دون فائدة من يجيبني الرد الآلي دون حل لمشكلتي، المكالمة الأولى عند الساعة 11:10 صباحا مدة المكالمة أكثر من 35:48 دقيقة، والمكالمة الثانية عند الساعة 02:25 ظهراً مدة المكالمة 15:39 دقيقة، وجميع المكالمات دون جدوى) علماً أنه بعد الرجوع إلى سجلات المكالمات الخاص بموكلتي فإنه لم يتبين لنا وجود أي مكالمة مسجلة واردة من المدعي بتاريخ 2021/06/16م. الطلبات: بناء على ما سبق، وحيث اتّضح بطلان دعوى المدعي لما سبق إيراده أعلاه من دفوع، فإنني أطلب: 1) الحكم بردّ دعوى المدعي ضدّ موكّلتي الشركة المدعى عليها. 2) احتفظ لموكلتي بكامل حقّها في مطالبة المدعي بأتعاب المحاماة في دعوى مستقلّة".

وتم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1443/04/18هـ، مع طلب الإجابة عنها.

وفي تاريخ 1443/04/20هـ عقدت الدائرة جلسة لنظر الدعوى حضرها المدعي، وحضرها وكيل الشركة المدعى عليها ـ السابق تعريفه ـ، وافتتحت الدائرة الجلسة بتوجيه سؤالها إلى المدعي عن الفترات التي يدعي وجود أعطال في خدمة التداول خلالها، فأجاب بأنها كانت في يوم 2021/06/16م من بداية وقت التداول حتى نهايته. وبسؤاله عما يثبت تلك الأعطال، أجاب أنه أرفق في ملف الدعوى صورتين لمحاولته للدخول عبر التطبيق من خلال اسم المستخدم الخاص به والمعروف لدى الشركة المدعى عليها. وبسؤاله عن الصورة التي أرفقها ولماذا هي غير مؤرخة ولا تحتوي على

اسمه أو بياناته التي تؤكد ارتباطها به؟ أجاب أنّ تطبيق التداول الخاص بالشركة المدعى عليها لا يسمح بإظهار تاريخ التداول ولا بأي بيانات أخرى ما عدا اسم المستخدم وكلمة المرور، والأخيرة لا تظهر في الصفحة عند وجود عطل. وبسؤاله عن ماهية العطل الذي يدعيه، أجاب أنه يتعلق بعدم قدرته على الدخول إلى المحفظة. وبسؤاله عن تفاصيل الأوامر التي يدعي رغبته في إجرائها لو تمكن من الدخول، أجاب بأنه لا توجد شركة بعينها إلا أنه يضع عادةً أسهماً يستهدف شراءها بحسب أحوال السوق، وكان حجم النقد الموجود حينها في المحفظة نحو (100,000) ريال. وبسؤاله هل حاول الدخول إلى المحفظة من خلال القنوات الأخرى المتاحة؟ أجاب بأنه حاول الدخول عبر موقع الشركة المدعى عليها إلا أنه لم يتمكن، وظهرت عبارة (نظراً لعدم توفر الخدمة في الوقت الحالي يرجى المحاولة في وقت لاحق أو الاتصال بخدمة العملاء)، وحاول الدخول عبر خدمة الهاتف مرتين وفي كل مرة يكون هنالك رد آلي دون حديث مع أي موظف من الشركة، علماً أن الرد الآلي لم يتح له إمكانية البيع أو الشراء. وبسؤاله هل لديه ما يثبت قيامه بإجراء تلك المكالمات؟ أجاب بأن المكالمات مسجلة لدى الشركة المدعى عليها، وأنه يطلب من الشركة تقديمها. وبسؤاله هل تتقاضى الشركة المدعى عليها مقابلاً عن الخدمة محل الدعوى؟ أجاب أن الخدمة مجانية إلا أنهم يأخذون نسبة من أي عملية بيع أو شراء. وبسؤاله عن تحديد خسائره على وجه الدقة، أجاب بأن هنالك خسارة مالية بحدود (60,000) ريال وضرراً معنوياً. وبسؤاله عن تحديد طلباته في مواجهة الشركة المدعى عليها بشكل دقيق، أجاب بأنه يطلب التعويض بمبلغ (60,000) ريال. وبسؤاله هل لديه ما يود إضافته؟ أجاب بأن الشركة اتصلت به، وعرضت عليه تعويضاً بنسبة (1٪) من إجمالي مبلغ المحفظة أو تخفيض بنسبة لا يذكرها من عمولة البيع أو الشراء. وبسؤال وكيل الشركة المدعى عليها هل حدث عطل في خدمة التداول لديها في التاريخ محل الدعوى؟ أجاب بطلب مهلة لتقديم جواب دقيق في هذا الشأن. وبسؤاله عن تحديد بداية أوقات العطل ونهايته، وهل تم إخطار هيئة السوق المالية بوجود عطل من عدمه؟ وما القنوات التي كانت متاحة للمدعي أثناء فترة العطل الذي يدعيه؟ أجاب بأنه يطلب مهلة لتزويد الدائرة بذلك. وعليه قررت الدائرة إمهال الشركة المدعى عليها مدة (7) أيام من تاريخ الجلسة لتقديم جوابها عن أسئلة الدائرة، وتقديم ما يثبت وجود مكالمات مسجلة من عدمه واردة من المدعي في التاريخ محل الدعوى، وبذلك تم اختتام الجلسة.

وفي التاريخ ذاته (1443/04/20هـ) وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، جاء فيها ما نصه: "ذكرت المدعي عليها في مذكرتها بأنه: (نود إفادتكم أنه بعد اطلاعنا على المرفقات المقدمة من المدعي فإنه لم يستدل من خلال هذه الصور على ارتباطها بالمدعي، فلم تحمل بياناته الشخصية أو أنها في الحقيقة حصلت له، ولا يوجد بها تاريخ، ولربما تحصّل عليها المدعي من فضاء الإنترنت، الذي يعج بالمستندات المفبركة والمعدّلة، وبالتالي لا يمكن التسليم بما قدمه المدعي من صور على أنه دليل كافٍ يثبت تعطل نظام موكلتي)، عليه أقول: إن المرفقات المقدمة يوجد بها صورة لتطبيق الشركة المدعى عليها للجوال ويظهر فيها اسم المستخدم (--) الخاص بي، والشركة المدعى عليها تعلم علم

يقين أن هذا اسم المستخدم الخاص بي في تطبيق الشركة المدعى عليها، كذلك يظهر في المرفقات موقع الشركة المدعى عليها والخلل الحاصل فيه الذي يظهر رسالة مفادها (نظراً لعدم توفر الخدمة في الوقت الحالي يرجى المحاولة في وقت لاحق أو الاتصال بخدمة العملاء (- -))، وعند الاتصال لا يرد إلا الرد الآلي، والانتظار لرد الموظف يكون لوقت طويل لكن دون فائدة ولا أي استجابة، كما هو موضح بالمرفقات السابقة. كذلك اتصل علي موظف الشركة المدعى عليها بعد رفع الشكوى لهيئة سوق المال، والمكالمة مسجلة عند الشركة المدعى عليها (أتمنى طلبها)، وكان يفاوضني بإعطائي (1٪) من قيمة المحفظة أو تخفيض من نسبة العمولة في البيع والشراء بنسبة تقريبية (50٪)، وتم رفضي للعرض بكلمة أتمنى تصعيد الشكوى إلى هيئة سوق المال، وهذا دليل واضح بأن الخلل والتعطيل موجود ويعلمون بهذا الخلل والعطل في تاريخ 2021/06/16م. ذكرت الشركة المدعي عليها في مذكرتها: (نفيد سعادتكم بأن موكلتي توفر لجميع عملائها العديد من القنوات المجانية الأخرى يستطيعون التداول من خلالها)، فبناء عليه في تاريخ 2021/06/16م تم استخدام تطبيق الشركة المدعى عليها للجوال وموقع الشركة المدعى عليها للتداول والاتصال كما هو موضح بالتفصيل في لائحة الدعوى وبما يثبت من مرفقات، وجميعها لم استفد منها ومعطلة. ذكرت الشركة المدعي عليها في مذكرتها: (علماً أنه بعد الرجوع إلى سجلات المكالمات الخاص بموكلتي فإنه لم يتبين لنا وجود أي مكالمة مسجلة واردة من المدعي بتاريخ 2021/06/16م) أتمنى التوضيح أكثر وإثبات عدم الاتصال بإظهار جميع المكالمات في نفس التاريخ، مع أنه تم إجراء مكالمتين كما هو موضح بالمرفقات في لائحة الدعوى، مكالمة برقمي المسجل لدى المصرف (- -)، ومكالمة برقمي الآخر (- -)، مع أنني سعيت في الحصول من المشغل شركة (أ) على سجل المكالمات في شهر (6) وتم الرفض بسبب أنني عميل سابق، ولا يمكنني الاطلاع على البيانات، وأنني حولت الأرقام إلى المشغل شركة (ب) في شهر (7)، ولدي عقد التحويل والشراكة إلى المشغل الجديد بنفس الأرقام السابقة (سيتم الرفع إذا طلب مني عقد الشراكة الجديد). أخيراً، أتمنى من سعادتكم طلب التسجيل الصوتي من قبل المدعي عليها، عن طريق أحد الموظفين الذي عرض علي تعويض مقداره (1٪) من قيمة المحفظة أو تخفيض نسبة العمولة وإقفال المطالبة، وتم رفضي لكل ذلك، وتم التصعيد، وهذا يظهر جلياً أن المدعي عليها وقعت بالخطأ وإثبات صحة جميع مطالبي ومستنداتي المرفقة. الطلبات: بناء على ما سبق ذكره، والرد على المذكرة بما يثبت سلامة دعواي وصحتها، فإنني أطالب بقبول دعواي ضد الشركة المدعى عليها وتعويضي بمبلغ (60,000) ألف ريال عن الخسائر والأرباح، وكذلك ما تبعه من ضغط نفسي ولعب بالأعصاب في ذلك اليوم".

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1443/04/23هـ، مع طلب الإجابة عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها - السابق تعريفه - في تاريخ 1443/05/03هـ، جاء فيها ما نصه: "أولاً: فيما يتعلق بالمذكرة الجوابية التي قدمها المدعي بتاريخ 2021/11/28م: أ) تؤكد موكلتي تمسكها بجميع ما جاء في مذكرتها المؤرخة في

2021/11/22م والتي سبق تقديمها للجنتكم الموقرة. ب) فيما يتعلق بما ذكره المدعي في مذكرته الجوابية أنه (كذلك اتصل علي موظف الشركة المدعى عليها بعد رفع الشكوى لهيئة سوق المال والمكالمة مسجلة عند الشركة المدعى عليها - أتمنى طلبها - وكان يفاوضني بإعطائي (1٪) من قيمة المحفظة أو تخفيض من نسبة العمولة في البيع والشراء بنسبة تقريبية (50٪) وتم رفضي للعرض بكلمة أتمنى تصعيد الشكوى إلى هيئة سوق المال وهذا دليل واضح بأن الخلل والتعطيل موجود ويعلمون بهذا الخلل والعطل في تاريخ 2021/06/16م)، ونجيب على ذلك أنه حرصاً من موكلتي عند استلام شكاوى من عملائها وللحفاظ عليهم وحل الشكاوى التي تردها بطرق ودية تم التواصل مع المدعي الشاكي لمحاولة حل شكواه ودياً وذلك مع تأكيدنا بعدم تسليم موكلتي بما جاء في شكواه ولكنه لم يتم الحل مع المدعي ودياً. ج) أما بخصوص باقي ما ذكره المدعي في مذكرته الجوابية المؤرخة في 2021/11/28م، فإن موكلتي تتمسك بجميع الردود والتي سبق وأن قدمتها في مذكرتها المؤرخة في 2021/11/22م. ثانياً: فيما يتعلق بالاستفسارات الواردة من سعادتكم بموجب ضبط الجلسة المنعقدة بتاريخ 2021/11/25م، وهي: (هل حدث عطل في خدمة التداول لديها في التاريخ محل الدعوى، وتحديد بداية أوقات التعطل ونهاية التعطل في اليوم محل الدعوى، وهل تم اخطار هيئة سوق المالية بوجود عطل من عدمه، وما هي القنوات التي كانت متاحة للمدعي أثناء فترة العطل الذي يدعيه)، فنجيب على سعادتكم أنه بعد الرجوع إلى التاريخ المحدد من قبل المدعي نفيدكم بأنه كان يوجد عدم استقرار في نظام التداول بشكل متقطع من الساعة 10:29 صباحاً وحتى الساعة 02:40 مساءً، وتم إشعار هيئة السوق المالية فوراً بهذه المشكلة، مع العلم بأن المدعي كان يستطيع التداول عن طريق قناة خدمة هاتف الوسيط -الرد الآلي - ومع ذلك لم تستلم موكلتي أي أوامر من المدعي ليتم تنفيذها له، أما فيما يتعلق باستفسار اللجنة عما اذا كان يوجد مكالمات مسجلة من قبل المدعي بالتاريخ الذي أشار اليه في دعواه، فإننا نجيب على ذلك بأن موكلتي تتمسك بما جاء في مذكرتنا المقدمة مسبقاً بتاريخ 2021/11/22م، أنه لم يتبين لنا وجود أي مكالمات مسجلة للمدعي مع موكلتي بتاريخ 2021/06/16م. وبناء على ما سبق ذكره، نفيدكم بأن موكلتي تتمسك بكافة الدفوع المقدمة مسبقاً، وتطالب برد دعوى المدعي ضد موكلتي الشركة المدعى عليها، مع احتفاظ موكلتي بحقها في مطالبة المدعي بأتعاب المحاماة والتقاضي بدعوى مستقلة".

وتم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1443/05/04هـ، مع طلب الإجابة عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية منه في تاريخ 1443/05/09هـ، جاء فيها ما نصه: "بشأن رد موكل الشركة المدعى عليها في تاريخ 2021/12/07م، المذكرة الجوابية الثانية فإنني أفيد سعادتكم بأن الرد متأخر بناءً على طلب سعادتكم يوم الجلسة بتاريخ 2021/11/25م بأن يكون الرد في مدة أقصاها سبع أيام من تاريخ الجلسة فنرجو من سعادتكم اتخاذ الإجراء المناسب. فيما يتعلق بما ذكره وكيل الشركة المدعى عليها في مذكرته الجوابية الثانية أنه: (فنجيب على سعادتكم أنه بعد الرجوع إلى التاريخ المحدد من قبل المدعي نفيدكم بأنه كان يوجد عدم استقرار في نظام التداول

بشكل متقطع من الساعة 10:29 صباحاً وحتى الساعة 02:40 مساءً) فهذا يثبت صحة ادعائي بأن التطبيق معطل ولا يمكن الدخول من خلاله، وبشأن عدم استخدام القنوات الأخرى، أفيد سعادتكم بأنني استخدمت كامل القنوات المثبتة سابقاً خلال صحيفة الدعوى من تطبيق الشركة المدعى عليها للجوال (أثبتوا صحة كلامي بذلك) وكذلك موقع الشركة المدعى عليها وكذلك الاتصال (لم يثبتوا عدم اتصالي رغم طلب سعادتكم ذلك) وجميعها لا يظهر منها إلا كلمة اسم المستخدم (--) المعروف لدى الشركة المدعى عليها دون أن يظهر رقم الهوية الوطنية أو تاريخ العملية باستثناء الاتصال الذي يظهر الرقم الخاص للشركة ووقت الاتصال. فيما يتعلق بما ذكره وكيل الشركة المدعى عليها في مذكرته الجوابية الثانية أنه: (ونجيب على ذلك أنه حرصاً من موكلتي عند استلام شكاوى من عملائها وللحفاظ عليهم وحل الشكاوى التي تردها بطرق ودية تم التواصل مع المدعي الشاكي لمحاولة حل شكواه ودياً وذلك مع تأكيدنا بعدم تسليم موكلتي بما جاء في شكواه ولكنه لم يتم الحل مع المدعي ودياً)، لا زلت أحتفظ بردي السابق أن هذا اعتراف منهم بالعطل والخلل ويؤيد صحة كلامي، خصوصاً أنه تكرر الاتصال مرتين. لا زلت متمسك بجميع أقوالي من خلال صحيفة الدعوى والردود من قبلي التي تم مسبقاً تسليمها للجنتكم الموقرة والتي توضح صحة ادعائي. الطلبات: بناء على ما سبق ذكره والرد على المذكرة، فإنني أطالب بتعويضي بمبلغ (60,000) ألف ريال عن الخسائر والأرباح وكذلك ما تبعه من ضغط نفسي ولعب بالأعصاب في ذلك اليوم".

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1443/05/12هـ، مع طلب الإجابة عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية من وكل الشركة المدعى عليها - السابق تعريفه - في تاريخ 1443/05/25هـ، جاء فيها ما نصه: "نفيد سعادتكم بأن موكلتي تتمسك بكافة الدفوع المقدمة مسبقاً، وتطلب برد دعوى المدعي ضد موكلتي الشركة المدعى عليها، مع احتفاظ موكلتي بحقها في مطالبة المدعي بأتعاب المحاماة والتقاضي بدعوى مستقلة".

وفي ضوء ما سبق، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرارٍ فيها.

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من دعواه إلى إلزام الشركة المدعى عليها بتعويضه عما لحقه من خسائر نتيجة ما يدعيه من تعطل خدمة التداول لديها، فإنَّ هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة المقرر بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/30 والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنَّه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبين لها أن دعوى المدعي تتمثل في امتلاكه لمحفظة استثمارية لدى الشركة المدعى عليها، وادعائه أنه في تاريخ 2021/06/16م حصل عطل فني في التطبيق الإلكتروني للتداول الخاص بالشركة المدعى عليها وفي الموقع الإلكتروني لم يتمكن بسببه من الدخول إلى محفظته،

وأنه حاول التواصل عبر خدمة الهاتف لكن دون جدوى، مما ضيع عليه فرص المساهمة في عدة شركات كان لها نصيب الأسد من الربح، وكذلك فقدانه فرصة البيع في عدة شركات كان لها نزول حاد اليوم التالي، ويطالب بالتعويض عن الخسائر والأرباح وكذلك ما تبعه من ضغط نفسي، ودفعت الشركة المدعى عليها بوجود عدم استقرار في نظام التداول الخاص بها في التاريخ المشار إليه من الساعة 10:29 صباحاً حتى الساعة 02:40 مساء، وأنه كان بإمكان المدعي التداول عن طريق قناة خدمة هاتف الوسيط ـ الرد الآلي ـ إلا أنها لم تتسلم أي أوامر منه ليتم تنفيذها له، وذلك كله على النحو الوارد في الوقائع.

وحيث إن أساس دعوى المدعي يتمثل في عدم قدرته على التداول في السوق المالية السعودية نتيجةً لتعطل التطبيق الإلكتروني الخاص بالشركة المدعى عليها في تاريخ 2021/06/16م، وحيث إنه باطلاع الدائرة على مذكرة الشركة المدعى عليها الواردة في تاريخ 1443/05/03هـ، تبين لها وجود خلل في نظام التداول لديها من الساعة 10:29 صباحاً حتى الساعة 02:40 مساءً.

وحيث إن المسؤولية وفقاً للقواعد العامة لا تقوم إلا بتوفر أركانها الثلاثة من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى توفرت هذه الأركان قامت المسؤولية، ورتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر.

وحيث إنه بالرغم من ثبوت خطأ الشركة المدعى عليها استناداً إلى ما جاء في مذكرات وكيلها، إلا أن المدعي لم يقدم ما يثبت تحقق الضرر الذي يدعي أنه لحق به نتيجة الخطأ الذي ينسبه إلى الشركة المدعى عليها، لذا يتعذر على الدائرة بحث مسؤولية الشركة المدعى عليها.

ولما تقدمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قرَرت الدائرة الآتي:

رفض طلبات المدعي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.